



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

تقرير عن التطورات النقدية
والمصرفية وأسواق المال في
دولة الإمارات العربية المتحدة
(الربع الثاني 2012)



مقدمة

يعرض هذا التقرير أهم التطورات النقدية والنشاط المصرفي وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الربع الثاني من سنة 2012.

التطورات النقدية

انخفض عرض النقد (ن₀)، الذي يحتوي على النقد المتداول بالإضافة إلى مجموع النقد المحتفظ به لدى البنوك (أي مجموع النقد المُصدر من قبل المصرف المركزي) بنسبة 0.9% خلال الربع الثاني من سنة 2012 حيث بلغ 83.1 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 3.8% خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

ارتفع عرض النقد (ن₁)، الذي يتكون من النقد المُصدر الموجود في التداول، مضافاً إليه أرصدة الحسابات الجارية وحسابات تحت الطلب بنسبة 1.5% خلال الربع الثاني من سنة 2012 حيث بلغ 284.3 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 4.2% خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

انخفض عرض النقد (ن₂)، الذي يحتوي على (ن₁) والودائع شبه النقدية (حسابات التوفير ولأجل، بالإضافة إلى كافة الودائع بالعملات الأجنبية) بنسبة 6.1% خلال الربع الثاني من سنة 2012 حيث بلغ 827.1 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 6.1% خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

انخفض عرض النقد (ن₃) الذي يحتوي على (ن₂) زائداً الودائع الحكومية لدى البنوك ولدى المصرف المركزي بنسبة 5.0% خلال الربع الثاني من سنة 2012 حيث بلغ 1029 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.3% خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

**جدول 1 : التطورات النقدية في الدولة
(المبلغ بالمليار درهم، في نهاية الفترة)**

2012				2011				
الربع الثاني		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الأول		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
0.9 -	53.1	2.9	53.6	3.8	51.5	3.8	49.6	عرض النقد (ن ₀)
1.5	284.3	6.1	280.2	4.2	262.2	8.0	251.6	عرض النقد (ن ₁)
6.1 -	827.1	6.6	880.4	2.1	851.9	6.1	834.7	عرض النقد (ن ₂)
4.6-	1,028.6	7.4	1,078.2	1.3	1,062.7	6.5	1,048.9	عرض النقد (ن ₃)

تجدر الإشارة إلى أن عرض النقد الواسطي (ن₂) يمثل المؤشر الأفضل لمدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني، باعتباره يحتوي على العملة المتداولة خارج البنوك، بالإضافة إلى مختلف ودائع القطاع الخاص المقيم في الدولة، وان الزيادة الطفيفة بنسبة 0.2% خلال النصف الأول من السنة يقل عن الزيادة المتوقعة للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

تطورات القطاع المصرفي

1- البنوك العاملة في الدولة:

بقي عدد البنوك الوطنية عند نفس المستوى، أي 23 بنكاً في نهاية شهر يونيو من سنة 2012، بينما ارتفع عدد فروعها من 794 فرعاً في نهاية شهر مارس الى 799 في نهاية شهر يونيو من سنة 2012، وبقي عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك عند 28 وحدة، وارتفع عدد مكاتب الصرف من 88 مكتب إلى 89 مكتب، خلال نفس الفترة.



بقي عدد بنوك دول مجلس التعاون العاملة في الدولة خلال الربع الثاني من سنة 2012 عند نفس المستوى، أي 6 بنوك بالإضافة إلى فرع واحد. أما بالنسبة للبنوك الأجنبية، فقد بقي عددها 22 بنكاً، عدد فروعها 82 فرعاً، وقد ارتفع عدد وحدات الخدمة المصرفية الإلكترونية التابعة لهذه البنوك من 51 وحدة في نهاية شهر مارس إلى 52 وحدة في نهاية شهر يونيو من سنة 2012، مع الإبقاء على مكتب صرف واحد، خلال هذه الفترة. أما بنوك الأعمال فقد بلغ عددها 3 بنوك في 30 يونيو 2012.

وبلغ عدد المؤسسات المالية الأخرى التي تقع تحت رقابة المصرف المركزي في نهاية شهر يونيو من سنة 2012، 112 مكتب تمثيل للبنوك الأجنبية، و 24 شركة تمويل، و 22 شركة استثمار مالية، و 120 محل صرافة.

وفيما يتعلق بأجهزة الصرف الآلي للبنوك العاملة في الدولة فقد ارتفع عددها من 4280 جهازاً في نهاية شهر مارس إلى 4346 جهازاً في نهاية شهر يونيو من سنة 2012 (التفاصيل في جدول 2).



جدول 2: البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأجهزة الصرف الآلي
مارس 2011 – مارس 2012
(بيانات نهاية الشهر)

2012		2011	
يونيو	مارس	ديسمبر	
			البنوك الوطنية
23	23	23	مركز رئيسي
799	794	768	فرع إضافي
28	28	26	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
89	88	87	مكتب صرف
			بنوك دول مجلس التعاون
6	6	6	فرع رئيسي
1	1	1	فرع إضافي
			بنوك أجنبية
22	22	22	فرع رئيسي
83	82	82	فرع إضافي
52	51	50	وحدة خدمة مصرفية إلكترونية
1	1	1	مكتب صرف
			بنوك الأعمال
3	3	3	مكاتب التمثيل
112	112	110	شركات التمويل
24	24	24	شركات الاستثمار المالية
12	22	22	مكاتب الصرافة
120	120	119	
4,346	4,280	4,172	أجهزة الصرف الآلي في الدولة

2- ودائع العملاء:

انخفضت ودائع العملاء لدى البنوك العاملة في الدولة بنسبة 3.4% خلال الربع الثاني من سنة 2012 حيث بلغت 1107 مليار درهم، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.9%، خلال نفس الفترة من السنة السابقة.

3- رأس المال والاحتياطيات:

بقي إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة عند نفس المستوى تقريباً خلال الربع الثاني من سنة 2012، حيث بلغ 278.6 مليار درهم، مما مكن البنوك من تحقيق نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 20.8% في نهاية شهر يونيو من سنة 2012 (16.8% بالنسبة للشق الأول). وهي نسبة تفوق ما هو محدد بموجب أنظمة المصرف المركزي (أي نسبة 12% بالنسبة لإجمالي رأس المال ونسبة 8% بالنسبة للشق الأول من رأس المال). وتساعد هذه الملاءة المرتفعة لرأس مال البنوك على تحمّل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف.

4- القروض والسلف:

تمكنت البنوك العاملة في الدولة بفضل المستوى المرتفع للودائع وملاءة رأس المال من مواصلة أنشطتها الخاصة بمنح القروض المصرفية والسلف وتسهيلات السحب على المكشوف، والتي ارتفعت بنسبة 1.5% خلال الربع الثاني من سنة 2012 لتصل إلى 1090 مليار درهم. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة تُعتبر معقولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضعف الطلب على القروض المصرفية من قبل الشركات، بالإضافة إلى سياسة الحيطة والحذر التي تتبناها البنوك.



ارتفعت القروض الشخصية الممنوحة من قبل البنوك إلى المقيمين في الدولة بنسبة 2.1%، خلال الربع الثاني من سنة 2012، وبلغت 259.2 مليار درهم، وهذه القروض تمثل 24% من إجمالي القروض المصرفية والسلف، كما ارتفعت خلال نفس الفترة القروض الممنوحة للشركات بنسبة 1.3% وبلغت 397.0 مليار درهم، والقروض الممنوحة للحكومة بنسبة 3.8% وبلغت 114.2 مليار درهم، والقروض العقارية بنسبة 0.3%، حيث بلغت 240.6 مليار درهم. انخفض إجمالي أصول البنوك العاملة في الدولة (بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة) بنسبة 0.5% خلال الربع الثاني من سنة 2012، حيث بلغ 1733 مليار درهم في نهاية شهر يونيو من سنة 2012.

جدول 3: المؤشرات المصرفية (المبالغ بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2012				2011				
الربع الثاني		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الأول		
نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	نسبة التغير (%)	المبلغ	
0.5 -	1732.7	4.8	1741.4	0.7	1707.0	5.6	1695.9	إجمالي الأصول
3.2 -	79.6	9.7	82.2	5.2	117.9	19.3	112.1	استثمارات البنوك في شهادات إيداع المصرف المركزي
3.4 -	1107.0	7.1	1146.1	1.9	1126.0	5.3	1105.1	إجمالي الودائع ⁽¹⁾
1.5	1090.4	0.3	1074.0	0.8	1056.4	1.6	1048.1	القروض والسلف والسحب على المكشوف ⁽²⁾ منها:
0.3	240.6	0.4-	239.9	2.6	240.6	1.3-	234.5	القروض العقارية
2.1	259.2	0.7	253.8	0.0	248.0	0.3	247.9	القروض الشخصية الممنوحة للمقيمين
1.3	397.0	0.2	392.0	2.2-	373.5	0.3	382.0	القروض الممنوحة للشركات
3.8	114.2	6.8	110.5	1.7-	100.3	1.8	102.0	القروض الممنوحة للحكومة
0.1 -	278.6	7.9	278.8	0.7-	268.9	5.8	270.8	رأس المال والاحتياطيات
	%20.8		%20.9		%21.0		%20.7	نسبة ملاء رأس المال
	%16.8		%16.7		%16.4		%16.1	- بما في ذلك الشق الأول (Tier 1)

- (1) لا تشمل الودائع فيما بين البنوك والشيكات المصرفية، ولكن تشمل التأمينات التجارية
(2) بعد استبعاد مخصصات القروض والفوائد المعلقة

5- وفاق بازل:

وفيما يتعلق بوفاق "بازل 3" الذي تم صياغته لتلافي أوجه الضعف التي تمت ملاحظتها خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والذي يهدف إلى تعزيز الشق الأول من رأس مال البنوك (Tier 1) بما لا يقل عن نسبة 7%، وكما تمت الإشارة سابقاً، فإن البنوك العاملة في الدولة تتمتع بنسبة ملاءة رأس مال من الشق الأول بلغت 16.8% في نهاية الربع الثاني من سنة 2012. وفي هذا الشأن أصدر المصرف المركزي نظاماً جديداً يحدد متطلبات السيولة لدى البنوك، التعميم رقم 2012/30 بشأن "نظام السيولة لدى البنوك" بتاريخ 12 يوليو 2012، بعد التشاور مع البنوك العاملة في الدولة حول أفضل الممارسات الدولية في مجال إدارة مخاطر السيولة والتعليمات الخاصة بها، وبما يتماشى وتوصيات لجنة بازل للرقابة على البنوك، حيث يحتوي النظام على ثلاثة أقسام:

- أ- المتطلبات النوعية التي تهدف الى تقليص احتمال حدوث شح في السيولة لدى البنك.
- ب- المتطلبات الكمية بحيث يمتلك البنك حداً أدنى من الأموال السائلة بما يضمن قدرته على تحمل شح السيولة قصير المدى.
- ج- متطلبات تقديم "تقارير السيولة" مما يساعد المصرف المركزي على مراقبة وضع السيولة لدى البنوك ويمكنه من اتخاذ الاجراءات اللازمة عند حدوث مصاعب في هذا الشأن.

6- الأصول بالعملة الأجنبية:

انخفضت الأصول بالعملة الأجنبية للمصرف المركزي من 187.7 مليار درهم في نهاية الربع الأول لسنة 2012 إلى 186.5 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من نفس السنة ، بينما انخفضت الأصول الأجنبية للبنوك العاملة في الدولة، خلال نفس الفترة، من 293.1 مليار درهم إلى 275.0 مليار درهم، وبذلك انخفض إجمالي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي من 480.8 مليار درهم إلى 461.5 مليار درهم.



جدول 4 : الأصول الأجنبية للمصرف المركزي والبنوك العاملة في الدولة
(بالمليار درهم، نهاية الفترة)

2012		2011				
يونيو	مارس	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	
186.5	187.7	169.4	207.2	199.1	183.1	المصرف المركزي
275.0	293.1	248.9	245.4	260.9	261.4	البنوك العاملة في الدولة
461.5	480.8	418.3	452.6	460.0	444.5	المجموع

القيم في أسواق المال في الدولة

شهد المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضا بنسبة 6.8% ، خلال الربع الثاني من سنة 2011 ، على اثر ارتفاعه بنسبة 8.6%، خلال الربع الأول من السنة مما أدى الى انخفاض القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذه الأسواق، والتي بلغت 350.8 مليار درهم في نهاية شهر يونيو. أما بالنسبة للتداول الشهري في أسواق الأوراق المالية في الدولة، فقد انخفض من 12.5 مليار درهم خلال شهر مارس من سنة 2012 الى 3.1 مليار درهم خلال شهر يونيو من السنة.

جدول 5: مؤشرات سوق الإمارات للأوراق المالية

2012		2011	
يونيو	مارس	ديسمبر	
127	127	128	عدد الشركات المدرجة
2,370.3	2,514.9	2,341.4	المؤشر العام لأسعار الأسهم
% 6.8 -	% 8.6	--	نسبة التغيير خلال الفترة
350.8	375.8	346.1	القيمة السوقية (مليار درهم)
101.5	84.7	56.9	قيمة التداول التراكمي (مليار درهم)
3.1	12.5	3.4	قيمة التداول الشهري (مليار درهم)

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع



قائمة بأهم الأنظمة و الإشعارات الصادرة
عن المصرف المركزي
- الربع الثاني 2012 -

الهدف	المحتوى	
مساعدة البنوك على المساهمة في إيجاد الحلول المناسبة للمواطنين المتخلفين عن دفع مستحقات الدين	تعديل في نظام القروض المصرفية والخدمات الأخرى المقدمة للعملاء	إشعار رقم 2012/2705 بتاريخ 2012/4/12
مراقبة انكشاف الشركات التابعة للحكومات المحلية و المساعدة على ادارة المخاطر الائتمانية لدى البنوك بصفة أفضل	تعديل التعميم رقم 93/16 بشأن مراقبة حدود التركيزات الائتمانية	إشعار رقم 2012/209 بتاريخ 2012/4/4